

Distr.: General  
8 September 2003  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ١١٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين  
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين  
والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام\*\*

موجز

هذا التقرير مقدم امثالا لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا. وهو يستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة (A/57/324). ويحتوي التقرير على عرض عام يستكمل بصورة أكثر تفصيلا أحدث التطورات والأنشطة حسب المناطق دون الإقليمية، وهي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، ووسط أفريقيا، ومنطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا ثم الجنوب الأفريقي، إضافة إلى معلومات متعلقة بالتعاون فيما بين الوكالات بشأن مسائل مواضيعية، وعرض عام للتعاون مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا.

\* A/58/150.

\*\* يعزى تأخر تقديم هذا النص إلى استكمال المعلومات التي قدمتها المكاتب الميدانية بما يعبر عن آخر التطورات.



## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	أولا - مقدمة .....
٣	٣٤-٣	ثانيا - عروض عامة إقليمية .....
٣	١٠-٣	ألف - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي .....
٦	٢١-١١	باء - وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى .....
١٠	٣١-٢٢	جيم - غرب أفريقيا .....
١٣	٣٤-٣٢	دال - الجنوب الأفريقي .....
١٤	٦٠-٣٥	ثالثا - مجالات محددة من التعاون المشترك بين الوكالات .....
١٤	٣٧-٣٥	ألف - تنسيق الموارد .....
١٥	٤٢-٣٨	باء - أمن مستوطنات اللاجئين وأمن الموظفين .....
١٧	٤٩-٤٣	جيم - تقديم المساعدة إلى اللاجئين من الأطفال والنساء وتوفير الحماية لهم ..
١٩	٥١-٥٠	دال - التعليم .....
٢٠	٥٣-٥٢	هاء - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) .
٢٢	٥٥-٥٤	واو - الإدارة البيئية .....
٢٢	٥٨-٥٦	زاي - أطر الحلول الدائمة للاجئين والأشخاص موضع الاهتمام: ربط الإغاثة
٢٤	٦٠-٥٩	حاء - المشردون داخليا في أفريقيا .....
٢٤	٦٦-٦١	رابعا - التعاون مع الهيئات والمبادرات الإقليمية .....
٢٤	٦٢-٦١	ألف - الاتحاد الأفريقي .....
٢٥	٦٣	باء - مصرف التنمية الأفريقي .....
٢٥	٦٤	جيم - الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية .....
٢٦	٦٥	دال - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا .....
٢٦	٦٦	هاء - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي .....
٢٦	٦٧	خامسا - الخاتمة .....

## أولا - مقدمة

١ - في أوائل عام ٢٠٠٣، كانت أفريقيا تستضيف ٣,٣ مليون لاجئ، يشكلون نحو ٣٢ في المائة من اللاجئين في العالم. وما زالت أكبر مجموعات اللاجئين الأفارقة تأتي من بوروندي والسودان وأنغولا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا ثم ليبيا وسيراليون. وقد تم ترحيل ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئا أفريقيا تقريبا أعيدوا إلى أوطانهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكانوا أساسا لاجئين أنغوليين وسيراليونيين وبورونديين وصوماليين. وخلال عام ٢٠٠٢، تم الإبلاغ عن تدفقات جديدة وكثيفة من اللاجئين، من ليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٢ - وقد هيا "جدول الأعمال للحماية" الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢<sup>(١)</sup> ومن ثم رحبت به الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٥٧، إطارا شاملا للجهود المبذولة لتعزيز حماية اللاجئين والأشخاص المعنيين. وصُمم الإطار أيضا لتعزيز التضامن الدولي وتقاسم الأعباء بالنسبة للبلدان التي تستضيف لاجئين ومضاعفة الجهود الرامية لتأمين حلول دائمة. وفي هذا السياق، ظلّت التدابير الابتكارية تسد جانبا من الثغرات الفاصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل عن طريق مفهوم المفوض السامي "للإعادة الرباعية". ويتوخى هذا النهج التعاون الوثيق فيما بين الوكالات الغوثية والإنمائية من أجل تيسير التحول مروراً بمراحل الإنعاش الأساسية وهي الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء. وخلال عام ٢٠٠٢، واصلت المفوضية أيضا دعم المبادرات التي تقودها أفريقيا وكذلك المبادرات المتعددة الأطراف مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية المتعلقة بأفريقيا، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وتستخدم الأهداف الإنمائية للألفية باطراد لتنسيق أنشطة المفوضية وتعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى.

## ثانيا - عروض عامة إقليمية

### ألف - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

٣ - في بداية عام ٢٠٠٣، كانت المنطقة دون الإقليمية تستضيف ٩٤٠ ٠٠٠ لاجئ بصفة رئيسية من إريتريا والصومال والسودان. ولا تزال مجموعة معقدة من التحديات السياسية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية تؤثر سلبا على بعض العمليات المنفذة في هذا الصدد. وقد ظل الأثر المدمر الناجم على الزراعة من جراء كارثة الجفاف في المنطقة دون الإقليمية يشكل هاجسا رئيسيا مستمرا. كما واجه ما يقدر بـ ١١,٣ مليون نسمة في إثيوبيا

و ٢,٣ مليون في إريتريا نقصا فوراً في الأغذية، مما أدى إلى هواجس بأن هذا الوضع قد يؤدي إلى زيادة التحركات عبر الحدود. وفي أيار/مايو، ضربت السيول كينيا وجنوب إثيوبيا وشرق الصومال مسببة فيضانات وانهيارات أرضية ودماراً واسعاً للممتلكات ومن ثم إلى تشريد للسكان المتضررين.

٤ - وفي الوقت نفسه، أحرز بعض التقدم بشأن قلة من المشاكل السياسية والإنسانية الرئيسية في المنطقة، مما مهد الطريق لإجراء عمليات عودة طوعية للاجئين وبالذات الإريتريين والصوماليين. كما أن الآمال في حل الصراع الأهلي في السودان حفزت على إجراء تخطيط مؤقت للبرامج المستقبلية لعودة اللاجئين السودانيين. وقد أفضى الانتقال السلمي للقيادة في كينيا وفي إقليم شمال غرب الصومال "أرض الصومال" الذي أعلن استقلاله الذاتي من جانب واحد إلى تجدد الأمل في تحقيق المزيد من الاستقرار في المنطقة، فقد تم حل الجزء الأكبر من الخصومات السياسية والعسكرية في شمال شرق الصومال "بونتلاند"، مما أدى إلى تنصيب سلطة تبدو إلى حد كبير مهيمنة على المنطقة، بالرغم من وقوع عدد قليل من الصدمات المحلية. ومع ذلك، ففي أوغندا، أدت هجمات المتمردين على مراكز تجمعات اللاجئين إلى تشريد جموع اللاجئين السودانيين بأسرها.

### إعادة لاجئي إريتريا إلى وطنهم وأنشطة إعادة الإدماج

٥ - بدأ سريان بند انتهاء الصراع بالنسبة للاجئين الإريتريين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وشرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، في عملية تحديد وضع فرضية تفصل فيها أفرقة من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين ومحامون سودانيون، في وضع اللاجئين الذين يرغبون في أن يتم استثنائهم من تطبيق هذا التدبير. ولتيسير عملية الإعادة إلى الوطن، رتبت المفوضية زيارات "إذهب وشاهد" إلى أماكنهم الأصلية. وجرى عمليات الإعادة الطوعية بيسر بالنسبة للنصف الأول من عام ٢٠٠٢، إلا أنها توقفت مؤقتاً في بداية موسم الأمطار في تموز/يوليه. وفيما بعد، تأثر استئناف التحركات عبر الحدود باندلاع أعمال القتال في شرق السودان وتعليق الاتفاق الثلاثي بين المفوضية وحكومي السودان وإريتريا. وبالتالي، أعيد ١٩ ٠٠٠ لاجئ إريتري فقط إلى وطنهم من السودان في عام ٢٠٠٢. ثم استؤنفت عملية الإعادة من السودان إلى إريتريا مرة ثانية في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بعد أن وافقت المفوضية والحكومتان على فتح ممر إنساني لتمكين قوافل العودة من المرور. وفي إريتريا، تم تعزيز الجهود لكفالة استمرارية العودة وللوفاء باحتياجات المجتمعات المتلقية للعائدين بما في ذلك مبادرات التصدي للاحتياجات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والمشاريع المدرة للدخل والخدمات

المجتمعية. وقد وُضع برنامج إنعاش شاركت فيه الحكومة والأمم المتحدة لصالح اللاجئين العائدين كجزء لا يتجزأ من هذه الجهود.

### إعادة لاجئي الصومال إلى وطنهم وأنشطة إعادة الإدماج

٦ - في عام ٢٠٠٢، عاد نحو ٣٢ ٠٠٠ لاجئ إلى شمال غرب وشمال شرق الصومال، وخاصة من إثيوبيا (٩٢ ٦٠٠) ومن جيبوتي (٢ ١٠٠). ونتيجة لذلك، تم إغلاق خمسة مخيمات للاجئين في شرق إثيوبيا. وبحلول نهاية ٢٠٠٣، سيتم إغلاق مخيمات آخرين إثر العودة المقررة لـ ٣٩ ٠٠٠ لاجئ صومالي من جيبوتي وكينيا وإثيوبيا واليمن. وستواصل المفوضية مساعدة اللاجئين الصوماليين المتبقين القادمين من أكثر المناطق اضطراباً في جنوب الصومال. وستركز الأنشطة في مناطق العودة، على إصلاح الطرق ومرافق المياه والصحة والتعليم وعلى أنشطة إعادة الإدماج ذات الصلة الأخرى، بالإضافة إلى ٩١ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر من أجل تعزيز ودعم عملية الإعادة إلى الوطن هذه. ومع ذلك ما زالت الذخائر غير المتفجرة والألغام في مناطق العائدين تعوق جهود إعادة الإدماج.

### اللاجئون السودانيون

٧ - هيمنت عملية السلام المنفذة تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الإقليمية على المشهد السياسي في السودان في عام ٢٠٠٢. وقد بعث، توقيع بروتوكول ماشاكوس بين حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان/الحركة الشعبية لتحرير السودان في تموز/يوليه ٢٠٠٢، الأمل في إنهاء الصراع الأهلي في السودان الذي يعود إلى عام ١٩٨٣. وأعدت خطة طوارئ بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لعودة نصف مليون لاجئ سوداني من ستة بلدان مجاورة وإعادة إدماجهم إذا ما استقرت دعائم السلام.

٨ - وفي غرب إثيوبيا، كان لانعدام الأمن المستمر في منطقة غامبيلا تأثير سلبي على ما قامت به المفوضية والشركاء الآخرون من رصد للبرنامج وتقديم الخدمات. وقد فقد ما مجموعه ١٠٧ لاجئاً سودانياً أرواحهم في صدامات عرقية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٢. وتحولت التوترات بين جماعتي الأنوك والنوير العرقيتين، سواء داخل مخيم فوغنيدو أو في وسط المجتمع المحلي إلى عنف واسع النطاق اندلع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وأسفر عن وفاة ٤٢ شخصا. وبدأت المفوضية وإدارة شؤون اللاجئين والعائدين، وهي الشريك الحكومي المنفذ، ترحيل ٢٤ ٥٠٠ سوداني من أصل عرقي من النوير والدينكا من فوغنيدو إلى أودير. وفي كينيا، وقعت صدامات بين السكان المحليين واللاجئين السودانيين في مخيم كاكوما في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ أودى بحياة ١٢ شخصا. وكان لا بد من إغلاق

مركز المرور العابر للاجئين، فتشرد نحو ٣٠ ألف لاجئ سوداني من منازلهم في المخيم. وبحلول نهاية حزيران/يونيه، استؤنفت أنشطة المخيم ويجري حاليا السعي لتعزيز الأمن. مما يتيح عودة اللاجئين.

### أوغندا

٩ - في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، هاجم المتمردون من جيش الرب للمقاومة، مخيم أشول - بي للاجئين في شمال أوغندا مما أدى إلى فرار جميع اللاجئين السودانيين وعددهم ٢٣ ٩٥٠ إلى الجنوب. وسرعان ما صارت مراكز تجمع اللاجئين المؤقتة في كرياندونغو مزدحمة بهؤلاء القادمين الجدد مما أدى إلى مشاكل صحية. وقبلت حكومة أوغندا ترحيل ٨ ٨٠٠ شخص إلى كيانغوالي، وهو مركز تجمع قائم غير بعيد من مركز العبور. وسيتم ترحيل السكان المتبقين إلى إيكافي ومادي أو كولو. بمجرد تركيب البنى التحتية الأساسية. كما أدت الهجمات الأخرى لجيش الرب للمقاومة في ادماني في منتصف عام ٢٠٠٣، إلى ١٩ حالة وفاة فيما أعاق هذا المناخ من العنف وانعدام الأمن تقدم استراتيجية الاعتماد على الذات التي كانت قد بدأت في عام ١٩٩٩.

١٠ - ووصل ما يقدر بنحو ٩ ٩٠٠ كونغولي إلى مقاطعتي بونديبيغيو ونيي في أوغندا، إثر الصدمات العرقية التي نشبت في مقاطعة أتوري الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية في منتصف أيار/مايو ٢٠٠٣. وتطوع نحو ٥٢٤ من طالبي اللجوء البالغ عددهم ٩ ٠٠٠ بالانتقال إلى كيكافا الثانية وهو مركز تجمع قائم؛ ومع ذلك رفضت الغالبية ترحيلهم مرة أخرى إلى داخل البلاد، أملا في إمكانية العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. بمجرد انتهاء الصراع. وبالرغم من وجود القوات الفرنسية في بونيا وما قيل من استتباب الأمن النسبي فيها، فليس هناك بعد أي إشارات تدل على أي عودة جماعية لطلالبي اللجوء هؤلاء إلى أماكنهم الأصلية.

### باء - وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى

١١ - في أوائل عام ٢٠٠٣، كان معظم اللاجئين البالغ عددهم ١,٣ مليون في هذه المنطقة قد نقلوا للإقامة في جمهورية تنزانيا المتحدة (٦٩٠ ٠٠٠)، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية (٣٣٣ ٠٠٠) وفي الكونغو (١٠٩ ٠٠٠).

## جمهورية أفريقيا الوسطى

١٢ - سادت حالة عامة من انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وسط جو من الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وأودت محاولة انقلاب فاشلة في تشرين الأول/أكتوبر بحياة العديد من المدنيين، مما اضطر قادة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا على نشر قوات لإعادة الأمن إلى بانغي ورصد المنطقة الحدودية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد التي يُزعم أن الثوار ينشطون فيها.

١٣ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفير الحماية والمساعدة لنحو ٣٦ ٠٠٠ لاجئ (معظمهم سودانيون) في مبوكي؛ ولـ ٢ ٩٠٠ لاجئ كونغولي في مخيم مولانغ؛ ولـ ١٠ ٢٠٠ لاجئ من المدن، معظمهم من أصل تشادي وكونغولي ورواندي وبوروندي. وما زال التشاديون المقيمون في بانغي يقعون ضحايا اعتداءات عشوائية يقوم بها السكان المحليون الذين يعتبرونهم أحيانا "كقوة غزو". ويعزى هذا الارتياح في جزء كبير منه إلى المشاركة القوية من جانب الجيش التشادي في مساندة الحكومة الحالية التي استولت عليها السلطة بعد انقلاب آذار/مارس ٢٠٠٣. ويفسر هذا الواقع سعي بعض هؤلاء التشاديين إلى الحصول على الحماية والمساعدة من المفوضية.

## العودة الطوعية للاجئين الروانديين إلى ديارهم

١٤ - انتقلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تيسير عودة وإدماج اللاجئين الروانديين إلى تشجيع عودتهم الطوعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢، كان نحو ٢٣ ٨٠٠ لاجئ رواندي قد عادوا من جمهورية تنزانيا المتحدة و ١٤ ٠٠٠ آخرين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أعقاب الاتفاق الثلاثي الذي وقّعه المفوضية وحكومتا رواندا وزامبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وصلت أول مجموعة من اللاجئين ضمّت ١٣ لاجئا إلى رواندا آتية من زامبيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٣، قُدمت حتى الآن المساعدة إلى ٤ ٠٠٠ لاجئ رواندي لعودة معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن تنزانيا أيضا. ويبدو أن هذا الاتجاه سيستمر خلال عام ٢٠٠٣ لا سيما في ما يتعلق باللاجئين الروانديين في أوغندا.

## حالة اللاجئين البورونديين

١٥ - أنعش الانتقال السلمي للسلطة في بوروندي الآمال مجددا في احتمال عودة اللاجئين البورونديين إلى ديارهم من المنفى. ومن البورونديين الذين لا يزالون خارج وطنهم والمقدر عددهم بنحو ٥٧٤ ٠٠٠ يقيم زهاء ٣٧١ ٠٠٠ منهم في مخيمات داخل جمهورية تنزانيا

المتحدة، كما أن آلاف آخرين يعيشون بين السكان المحليين لاسيما في جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عام ٢٠٠٢، عاد نحو ٥٣ ٠٠٠ لاجئ بوروندي إلى ديارهم، بينهم ٣١ ٠٠٠ شخص عادوا بمساعدة جمهورية تنزانيا المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويتوقع أن يسهم إطلاق لجنة الحقيقة والمصالحة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، بالإضافة إلى سريان مشروع قانون المعاقبة على جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، في إشاعة مناخ يفضي إلى العودة إلى الوطن. ولا تزال تسوية قضايا خلافية أخرى كإصلاح الجيش وانخراط جميع العناصر المسلحة في عملية السلام، رهن تحقيق سلام دائم. بيد أنه ينبغي لوصول قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي إلى بوروندي أن يزيد من تحسن الحالة الأمنية.

### جمهورية تنزانيا المتحدة

١٦ - على مر السنوات ونتيجة للصراعات المسلحة والحروب الأهلية التي عصفت بالبلدان المجاورة، لا تزال جمهورية تنزانيا المتحدة تأوي أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا. وقد شكل وجود هذه الأعداد الضخمة من اللاجئين تحديات كبيرة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بتوفير الحماية المساعدة. وقد أثار أيضا انعدام الأمن المتزايد في المناطق التي تأوي اللاجئين قلقا متزايدا لدى حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في السنوات الأخيرة. وفي عام ٢٠٠٢، أفاد بعض التقارير أن سلطات إقليمية ربما قامت بتشجيع العودة إلى بوروندي والحد من عدد القادمين حديثا. بيد أن الحكومة قدمت منذ ذلك الوقت تطمينات في البيانات التي أدلى بها في جلسة اللجنة الدائمة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ومرة أخرى في الشهر التالي خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف، بعدم تكرار حوادث كهذه. وتمثل تحدٍّ آخر في عجز الوكالات الإنسانية عن توفير سلة أغذية كاملة لأسباب تراوح بين عدم وجود تمويل كاف وانحياز وسائل إيصالها. ونتيجة لذلك، يمكن أن يكون بعض اللاجئين قد عادوا في وقت سابق لأوانه إلى مناطق غير آمنة في بوروندي بحثا عن طعام. وقد خصصت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة موقعا جديدا للاجئين الكونغوليين في منطقة كيغوما بسبب عدم قدرة المخيم الكونغولي المنشأ مؤخرا في لوغوفو على الاستيعاب. بيد أن الموقع الجديد سيستلزم توظيف استثمارات ضخمة قبل أن يتمكن اللاجئون من الإقامة فيه، وستسعى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الحصول من المجتمع الدولي على الموارد لهذه الغاية.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٧ - أدى إحياء اتفاق لوساكا للسلام وبدء الحوار بين الكونغوليين في سن سيني، جنوب أفريقيا، في نهاية المطاف إلى إبرام اتفاق السلام الشامل في ١٧ كانون الأول/ديسمبر



٢٠٠٢. ومن التطورات الهامة الأخرى، ميثاق ٣٠ تموز/يوليو التاريخي الذي أنهى الحرب بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، والاتفاق الثنائي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا الذي يعد بانسحاب القوات الأوغندية. وقد وُقِر الاتفاق بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا زحماً جديدا لعملية العودة الطوعية للروانديين. وفي عام ٢٠٠٢، تمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من مساعدة أكثر من ١٠ ٠٠٠ لاجئ رواندي من العودة إلى ديارهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أعيد ٦ ٠٠٠ لاجئ آخرين إلى ديارهم بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتعاونت المفوضية أيضا مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة إلى الوطن، للمحاربين السابقين العائدين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رواندا.

١٨ - غير أن تقلّب الحالة بشكل مستمر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما صاحبها من انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان في حق السكان المدنيين، حالت دون العودة المتوقعة لأكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ كونغولي من البلدان المجاورة. وعلاوة على ذلك، لم تتمكن الأوساط الإنسانية من تلبية احتياجات أكثر من نصف مليون من المشردين داخليا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشكل كاف لجهة توفير الحماية والمساعدة.

١٩ - وفي أنغولا، وفي أعقاب توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات الثوار التابعة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، دخلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اتفاقات ثلاثية مع حكومتَي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن العودة الطوعية لنحو ١٨٠ ٠٠٠ لاجئ أنغولي موجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عام ٢٠٠٢ عاد بشكل عفوي أكثر من ١٩ ٠٠٠ لاجئ أنغولي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في حين قُدمت المساعدة إلى ٣٠٠ ٥ آخرين للعودة منذ بدء عمليات العودة إلى الوطن في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٢٠ - وبغية مواصلة تدعيم وتعزيز الولاية الخاصة بحماية اللاجئين، أعلن الرئيس رسميا في شباط/فبراير ٢٠٠٣ قانون اللاجئين الجديد الذي يشكل الأساس لعمل اللجنة الوطنية للأهلية واللجنة الوطنية للطعون في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢١ - ورغم المحازر الإثنية التي وقعت في بونيا في أيار/مايو وانعدام الأمن في الجزء الشرقي من البلد، شهد المناخ السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطورات إيجابية خلال الأشهر الماضية. كما أن استلام الحكومة الانتقالية مقاليد الحكم في ١ تموز/يوليه

وتوسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة في البلد أعادا إحياء الآمال في إحراز تقدم نحو تحقيق استقرار أكبر.

## جيم - غرب أفريقيا

٢٢ - تميزت الحالة في غرب أفريقيا عام ٢٠٠٢ بالصراعات والاضطرابات المفاجئة وتشرد السكان داخل وعبر الحدود الوطنية. وفي بداية عام ٢٠٠٣، كان يوجد بالمنطقة زهاء مليون شخص يشكلون مصدر قلق للمفوضية، من بينهم ٥٢٢ ٠٠٠ لاجئ.

٢٣ - وفي سيراليون، مهد انتهاء الحرب الأهلية عام ٢٠٠٢ الطريق أمام عودة ٧٦ ٠٠٠ لاجئ. وعلى النقيض من ذلك، وصل ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ ليبري إلى البلدان المجاورة عام ٢٠٠٢، نتيجة اندلاع القتال بين القوات الحكومية والفصائل المتمردة. ورغم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، وقّع في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، استمر القتال المكثف؛ بيد أنه منذ تغيير القيادة ووصول قوات حفظ السلام، تأهبت وكالات الشؤون الإنسانية الدولية للرجوع إلى البلد بغرض مساعدة السكان المتضررين.

٢٤ - وفي كوت ديفوار، كانت محاولة الانقلاب التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بداية لحرب أهلية شاملة، أفضت إلى تشريد الآلاف وحدوث انهيار في الخدمات الأساسية والنشاط الاقتصادي داخل ما يزيد عن نصف مساحة البلد. ومع توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، استقرت إلى حد ما الحالة الأمنية عموماً داخل كوت ديفوار، رغم أن الحالة الإنسانية ما زالت تتسم بوجود مشردين.

٢٥ - ومن بين الحالات الأخرى البارزة المثقلة بالأعباء، هي تلك القائمة في غينيا، التي تستضيف عدداً مقداره ١٨٠ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من البلدان المجاورة. وفي الكاميرون، ما زال يقيم بالبلد معظم اللاجئين النيجيريين البالغ عددهم ١٧ ٠٠٠ لاجئ، الذين فروا من ولاية ترابا الشمالية عقب اندلاع الصدامات العرقية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وهم يتلقون مساعدة محدودة. وفي نيجيريا، ما برح نحو ٤ ٤٠٠ لاجئ، معظمهم من لاجئي ليبيريا وسيراليون، يتلقون مساعدة من المفوضية، من بين عدد إجمالي قدره ٧ ٤٠٠ لاجئ يعيشون داخل البلد. وفي غامبيا، ينتمي أصلاً معظم اللاجئين البالغ عددهم ١٢ ٠٠٠ لاجئ إلى السنغال وسيراليون. وفي السنغال، تددت الآمال في التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة كاسامانس، نتيجة استئناف القتال بين القوات الحكومية وحركة كاسامانس للقوات الديمقراطية، التي تسعى إلى الحصول على الحكم الذاتي والاستقلال في مقاطعة كاسامانس الجنوبية. ويستضيف البلد زهاء ٢٢ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من مواطني موريتانيا، الذين يجري السعي إلى التوصل إلى حلول دائمة لهم. وتستضيف مالي ما يزيد على

٩ ٠٠٠ لاجئ، وتم في الفترة الأخيرة تسجيل نحو ٦٠٠ ٧ لاجئ في غينيا - بيساو. ومنذ بداية عام ٢٠٠٢، ما برح المكتب الواقع في بنن، يشرف على عمليات المفوضية داخل بور كينا فاسو وتوغو والنيجر. ويحظى اللاجئون في هذه البلدان الأربعة بحالة سياسية مستقرة نسبياً وانفتاح في سياسة الإدماج المحلي. وفي غانا، أنشئ مركز إقليمي لإعادة التوطين من أجل منطقتي غرب ووسط أفريقيا، وتساعد المفوضية على إعادة مجلس غانا للاجئين إلى العمل.

### سيراليون

٢٦ - يعود لاجئو سيراليون تدريجياً إلى وطنهم عقب إقرار السلام داخل سيراليون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وبمجرد إعلان أن البلد بكامله قد أصبح آمناً، (باستثناء منطقة واحدة على حدود ليبيريا)، قررت المفوضية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ البدء بنشاط في تشجيع العودة في ظل ظروف من الأمان والكرامة، وتنفيذ استراتيجية "الإعادات الأربع" (الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء). وفي الوقت ذاته، أرغم تحدد الأعمال القتالية داخل بعض البلدان المضيفة، الكثير من لاجئي سيراليون إلى العودة إلى الوطن. ومنذ بداية عملية العودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أعيد إلى الوطن بشكل طوعي ٢١٣ ٠٠٠ لاجئ، ساعدت المفوضية على إعادة ١١٥ ٠٠٠ منهم. وإجمالاً، استفاد نحو ٣٠٠ ٠٠٠ من مواطني سيراليون من المساعدة داخل مناطق الإعادة من خلال المشاريع المجتمعية.

٢٧ - وتستضيف سيراليون ٦٣ ٠٠٠ لاجئ من ليبيريا، منهم ٤٣ ٠٠٠ لاجئ يعيشون داخل مخيمات و ٨ ٣٠٠ لاجئ داخل المناطق الحضرية. ويجري توفير الحماية والمساعدة للاجئين الليبيريين الذين وصلوا في الآونة الأخيرة، بينما يجري تعيين الفرص المحلية للتوطين وإعادة التوطين بالنسبة لمن وصلوا في وقت سابق.

### ليبيريا

٢٨ - أفضت الحرب المستمرة إلى تشريد الأسر وتدمير القرى والبنية الأساسية للمجتمعات المحلية في كثير من أجزاء البلد. وإضافة إلى مئات الآلاف من المشردين داخلياً، فر ٢٧٥ ٠٠٠ لاجئ ليبيري إلى البلدان المجاورة، وتوجه معظمهم إلى غينيا. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، امتد نطاق الحرب إلى العاصمة مونروفييا، مما أفضى إلى تشريد المزيد من السكان ونشوء حالة إنسانية بالغة الخطورة، حيث اضطرت معظم الوكالات إلى وقف أنشطتها ومغادرة البلد. ومنذ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ما برح الموظفون الوطنيون التابعون للمفوضية يقدمون حماية ومساعدة بشكل محدود في ظل ظروف جد صعبة. وعقب وصول

قوات حفظ السلام، سيكون هدف المفوضية الرئيسي إعادة إرساء وجودها الدولي داخل ليبيريا والسعي للوصول إلى الأشخاص الذين يشكلون مصدر قلق داخل أرجاء البلد، بمن فيهم لاجئو سيراليون وكوت ديفوار، فضلا عن اللاجئين والمشردين داخليا من ليبيريا، بغرض السعي للتوصل إلى حلول دائمة، والعمل بنشاط، بوجه خاص، على تشجيع إعادة ٤٦ ٠٠٠ من لاجئي سيراليون إلى وطنهم، بالنظر إلى وجود حالة مؤاتية داخل بلدهم.

### كوت ديفوار

٢٩ - ما برحت كوت ديفوار تواجه توترا اجتماعيا واقتصاديا منذ الانقلاب العسكري الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وهو أول انقلاب في تاريخ البلد. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وقعت محاولة ثانية للانقلاب أفضت إلى اندلاع حرب أهلية شاملة، مما قضى على الحالة شبه الطبيعية التي عادت إلى البلد، في أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠٠٠. وأفضى ما تلى ذلك من صراع، إلى اضطرابات اجتماعية مفاجئة لم يسبق لها مثيل، حيث حدثت تحركات سكانية كبيرة داخل وعبر حدود البلد. وقد تضررت بالقتال بشكل خاص، المقاطعات الغربية، التي كانت تستضيف زهاء ٧٠ ٠٠٠ لاجئ وقت وقوع محاولة الانقلاب. وأفضى الشك في ضلوع بلدان أجنبية في محاولتي الانقلاب، إلى ارتفاع حدة كراهية الأجانب. وما برحت المفوضية تعمل على تعزيز أمان زهاء ٤٥ ٠٠٠ لاجئ، من بينهم ٤٣ ٠٠٠ لاجئ من مواطني ليبيريا، داخل مواقعهم الراهنة، للوفاء باحتياجات الحماية الأساسية والمساعدة المتعددة القطاعات، فضلا عن تنفيذ عمليات الفرز والتسجيل وإصدار الوثائق. ومازال إعادة نقل اللاجئين من مخيمات قرب مناطق الصراع إلى مواقع جديدة وإعادة توطين معظم الفئات الضعيفة من اللاجئين في بلدان ثالثة، جزءا من العمليات الراهنة التي تقوم بها المفوضية داخل كوت ديفوار.

### غينيا

٣٠ - وصل معظم اللاجئين إلى غينيا عقب الصراعات المسلحة التي نشبت داخل ليبيريا وسيراليون ومحاولة الانقلاب التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ داخل كوت ديفوار. وما برحت المفوضية تقدم المساعدة إلى زهاء ٥٦ ٠٠٠ ليبيري يعيشون داخل المخيمات، مشددة على أنشطة الاعتماد على الذات وإدراج الدخل من قبيل الزراعة. وواصلت المفوضية، في محاولة للتصدي لمشاكل عسكرية المخيمات، نقل اللاجئين الليبريين من كوانكان في الجنوب إلى مخيمات البدارية الأقرب إلى المنطقة الوسطى. وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣، نقل نحو ٦ ٠٠٠ شخص خارج منطقة الخطر.

٣١ - ويتمثل الآن الهدف الأساسي من أنشطة المفوضية داخل غينيا في متابعة وتشجيع عودة اللاجئين سيراليون طوعاً إلى وطنهم. وقد أعيد ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ من لاجئي سيراليون إلى وطنهم من غينيا عام ٢٠٠٢، وعاد عدد آخر قدره ٢٦ ٠٠٠ لاجئ خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣. وحتى منتصف عام ٢٠٠٣ كان هناك زهاء ٣٥ ٠٠٠ لاجئ من سيراليون داخل البلد. وفي الوقت ذاته، ما برحت منطقة نيزركور جنوب شرقي غينيا تستضيف عدداً متزايداً من اللاجئين الفارين من الأعمال القتالية داخل المقاطعات الغربية من كوت ديفوار. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، كان هناك زهاء ٦ ٤٠٠ من مواطني كوت ديفوار داخل غينيا، يعيش معظمهم داخل المخيمات.

## دال - الجنوب الأفريقي

٣٢ - كان الجنوب الأفريقي، بحلول أوائل عام ٢٠٠٣، يستضيف ٦٨٥ ٠٠٠ من الأشخاص الذين يشكلون مصدر قلق لدى المفوضية، من بينهم ٣٢٠ ٠٠٠ لاجئ، ينتمي معظمهم إلى أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتج عن تعزيز السلام داخل أنغولا إعادة توجيه البرامج الرئيسية المنفذة داخل زامبيا وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الرعاية والإعالة والإدماج المحلي إلى الإعادة الطوعية إلى الوطن. وزادت أيضاً آفاق السلام داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية الآمال في حدوث الاستقرار داخل البلد وإمكانية إعادة المواطنين الكونغوليين إلى وطنهم، حيث يعيش معظمهم داخل جمهورية تزانيا المتحدة (١٤٠ ٠٠٠ لاجئ)، والكونغو (٨٤ ٠٠٠ لاجئ)، وزامبيا (٤٩ ٠٠٠ لاجئ)، وبوروندي (٤٠ ٠٠٠ لاجئ). وأوجدت الحالة في رواندا توقعات بعودة اللاجئين، الذين وجد معظمهم ملجأ داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠ ٥٠٠ لاجئ)، وأوغندا (١٩ ٠٠٠ لاجئ)، وكذلك عودتهم من منطقة الجنوب الأفريقي، لا سيما من ملاوي وزامبيا. وما زال النقص الحاد في الأغذية يؤثر في المنطقة وأفاد برنامج الأغذية العالمي أن عدد من يحتاجون إلى الدعم خلال عام ٢٠٠٤ يبلغ ستة ملايين شخص.

## العودة الطوعية للاجئين الأنغوليين إلى وطنهم

٣٣ - في نهاية عام ٢٠٠٢ كانت المفوضية تقدم المساعدة إلى معظم اللاجئين الأنغوليين داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٠٩ ٠٠٠ لاجئ)، وزامبيا (٩١ ٠٠٠ لاجئ)، وناميبيا (١٦ ٠٠٠ لاجئ). وأفضى تعزيز عملية السلام، إلى جانب إيجاد الظروف المؤاتية تدريجياً داخل أنغولا، إلى عودة ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ بصورة عفوية إلى أنغولا، في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، المتزامن مع اليوم العالمي للاجئين، أعلنت المفوضية تدشين برنامجها لإعادة المنظمة إلى الوطن، الذي

يرمي إلى المساعدة على عودة ٢٤٠.٠٠٠ لاجئ آخرين وإعادة إدماجهم خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ويعود اللاجئين إلى أوطانهم داخل مناطق أكثر أمنا يكون فيها خطر التعرض للألغام ضئيلا وتساعد التدابير من قبيل مشاريع التأثير السريع على إعادة إدماج العائدين داخل القرى موطن رؤوسهم.

### زامبيا

٣٤ - في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣، كانت زامبيا تستضيف ما يزيد على ٢٥٠.٠٠٠ لاجئ، وهو أكبر عدد من اللاجئين داخل منطقة الجنوب الأفريقي. ومن بين هؤلاء اللاجئين، يتلقى نحو ١٥٣.٠٠٠ منهم المساعدة من المفوضية. وجاء معظم اللاجئين من أنغولا (١٩٠.٠٠٠ لاجئ)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٥٤.٠٠٠ لاجئ)، ورواندا (٦٠٠.٠ لاجئ). وإضافة إلى دعم عودة اللاجئين إلى أوطانهم، واصلت حكومة زامبيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمجتمع الدولي، تنفيذ مشاريع الإدماج المحلي داخل إطار مبادرة زامبيا. وابتاع هنج كلي يرمي إلى الربط بين التنمية والمساعدة الغوثية، عيّن معا اللاجئين والسكان المستضيفون لهم أربعة قطاعات للأولويات: الزراعة، والصحة، والتعليم والبنية الأساسية، وإدارة الموارد الطبيعية. وبدأ تنفيذ المشاريع ذات الصلة في وقت مبكر من العام الحالي. وتشجع الحكومة المشاركة النشطة من الجهات المانحة في مبادرة زامبيا، وتمكّن حتى الآن المشروع النموذجي من تعبئة هبات لصالح المشاريع ذات الأولوية داخل المقاطعة الغربية.

## ثالثا - مجالات محددة من التعاون المشترك بين الوكالات

### ألف - تنسيق الموارد

٣٥ - ما زالت عملية النداءات الموحدة تمثل أداة هامة من أدوات التنسيق والتخطيط الاستراتيجي داخل أفريقيا، حيث تضم الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والأعضاء الشركاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي عام ٢٠٠٣، أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة ١٤ نداء موحدا في أفريقيا، مقترحا برامج يبلغ مجموع قيمتها ٣٣١ ٣٧١ ٦٤٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. وبحلول منتصف العام، بلغ مجموع قيمة الأموال المتاحة ٦٣٥ ١٧١ ٥٢٩ دولارا، وهو ما يمثل ٢٣ في المائة من الاحتياجات. ويعوق بشدة المستوى المنخفض من الموارد قدرة الوكالات الإنسانية على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة الناشئة عن تفشي عدم الأمن، والجفاف، ونقص الأغذية والمياه، والإمكانية المحدودة للوصول إلى السكان داخل المناطق التي تسيطر عليها

القوات المتمردة، مما ينذر بعواقب وخيمة لجهود التنسيق. ومن ثم أفضى النقص في التمويل إلى إعادة ترتيب أولويات الأنشطة مما أثر تقريبا على كل قطاع من قطاعات عملية النداءات الموحدة.

٣٦ - ومع ذلك أُحرز بعض التقدم في إعداد الشراكات الرامية إلى زيادة فعالية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. وفي غرب أفريقيا تجري المبادرات تحت رعاية مبعوث الأمين العام للشؤون الإنسانية، بغرض متابعة الاستراتيجيات الرامية إلى إحداث التكامل في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، بشكل يراعي تعقيد الأبعاد داخل المنطقة دون الإقليمية. وفي إريتريا وأنغولا وسيراليون، التي تضمنت النداءات الموحدة فيما يتعلق بها عناصر انتقالية بارزة، عملت الوكالات الإنسانية والإنمائية عن كثب مع الحكومات في التخطيط لمبادراتها وتنسيقها، بدءا من الإعادة للوطن وحتى مرحلة البناء. وفي حالات ما بعد الصراع من هذا القبيل، تكون المساعدة الإنسانية والإنمائية عنصرا حيويا في صون استقرار البيئات التي تترسخ فيها عملية المصالحة.

٣٧ - وما زال تقديم التمويل في الوقت المطلوب وبشكل كاف للنداءات الموحدة أمرا حتميا. لذا فإن الجهود المتضافرة من المجتمع الدولي لتوفير الدعم السياسي والمالي لا غنى عنها في إيصال المعونة الإنسانية إلى من يحتاجون إليها وكفالة أن تفي المعونة المقدمة بالحد الأدنى من المعايير الدولية.

## باء - أمن مستوطنات اللاجئين وأمن الموظفين

### أمن مستوطنات اللاجئين

٣٨ - تستلزم المحافظة على السمة المدنية لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم نهجا محكما يتيح التدخل الفعال من قبل الأطراف الفاعلة ذات الصلة. فالخلاصة التي توصلت إليها عام ٢٠٠٢ اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن السمة المدنية والإنسانية للجوء<sup>(٢)</sup> تمثل تعبيرا بليغا عن قلق المجتمع الدولي إزاء أمن اللاجئين. وتضمنت الخلاصة، من بين ما تضمنت، دعوة إلى ترسيخ التعاون بين المفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام.

٣٩ - وعلى الصعيد الميداني، ركزت المفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام الاهتمام على تعاونهما في الحالات التي تتعرض فيها المناطق التي يقيم بها اللاجئون لخطر العسكرة. وفي عام ٢٠٠٢ أبرمت اتفاقات بشأن إنشاء مخيمات خاصة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية للمقاتلين السابقين القادمين من جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتعلق الاتفاقات أيضا بتطبيق

عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج على المقاتلين السابقين العائدين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رواندا. وفي سيراليون، ضمت فرقة عمل بشأن التدريب الداخلي مسؤولين حكوميين، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وتولت الإشراف على مخيم مايبه للتدريب الداخلي، الذي افتتح في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ ويوفر الآن مأوى لما يزيد على ٣٣٠ مقاتلا ليبريا. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣ وقّعت مذكرة تفاهم مع شرطة سيراليون شملت جميع جوانب عمليات المفوضية، بما في ذلك الفرز الأمني على الحدود، ونشر أفراد الشرطة داخل المخيمات والمجتمعات المضيفة، والتعاون على تناول طلبات اللجوء المقدمة من المسرحين داخل مخيمات التدريب الداخلي. وفي غينيا، أسفرت شراكة قائمة منذ فترة طويلة مع حكومة كندا عن نشر أفراد الشرطة الراكبة الكندية الملكية جنبا إلى جنب مع نظرائهم الغانيين للقيام بأعمال شرطة المجتمعات المحلية وتدريبهم عليها كوسيلة ترمي إلى تحسين الأمن داخل مخيمات اللاجئين. وفي كوت ديفوار، تضمنت أيضا المشاورات المشتركة بين الوكالات التي جرت مع الحكومة والأطراف المعنية تدابير ترمي إلى التصدي للتهديدات التي تتعرض لها السمة المدنية والإنسانية للجوء.

٤٠ - وشاركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على مستوى المقر الرئيسي، بانتظام في منتدى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعملت مع إدارة شؤون نزع السلاح على دعم تنسيق الإجراءات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، ودعت إلى اتخاذ تدابير لمكافحة تدفق الأسلحة غير المشروعة. وعملت المفوضية أيضا مع دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بشأن المسائل المتصلة بالعودة الآمنة للاجئين وإعادة إدماجهم وكفالة إدراج احتياجات اللاجئين والعائدين في استراتيجية التثقيف الشاملة للتوعية بخطور الألغام عن طريق مشاركتها في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالأعمال المتعلقة بالألغام. وتمثلت الخطوة الأخرى لتعزيز الشراكة فيما يتعلق بمسائل أمن اللاجئين في إعارة موظفي المفوضية إلى الاتحاد الأفريقي.

### سلامة الموظفين

٤١ - ظلت سلامة وأمن العمال الإنسانيين شاغلا جديدا في عام ٢٠٠٢. ووقع ١٨٦ حادثا أمنيا شمل موظفي المفوضية في جميع أنحاء العالم، من بينهم ٦٦ في أفريقيا، بزيادة تبلغ نحو ٣٠ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠١. وتراوحت هذه الحوادث بين عمليات اختطاف الأشخاص وشن هجمات عليهم إلى عمليات اختطاف المركبات والسرقات. وخلال عام ٢٠٠٢، أدخلت المفوضية مجموعة من التحسينات على إدارتها للأمن، بما في ذلك توجيه



موقع من المفوض السامي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والذي ألزم المديرين والموظفين بمعايير مرتفعة للمساءلة عن التسيير الآمن للعمليات. ودعما لهذه السياسة، حسنت المفوضية التدريب المتاح لأخصائيي الأمن والموظفين التنفيذيين واستثمرت ٣ ملايين دولار في التنفيذ الدقيق للمعايير الدنيا لأمن العمليات. وأنفق أكثر من نصف هذا المبلغ في أفريقيا. وأنتجت أيضا قرصا حاسوبيا مدججا تفاعليا بعنوان "الأمن الأساسي في الميدان" باسم مكتب منسق الأمم المتحدة للأمن، وكانت مشاركا نشطا في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية.

٤٢ - واشتملت الشبكة المكونة من ٣٩ من مستشاري السلامة الميدانية الذين يدعمون العمليات الميدانية للمفوضية خلال عام ٢٠٠٢ على ١٨ منهم جرى نشرهم في أفريقيا. واضطلع هؤلاء المستشارين، بمعاونة موظفي الرعاية الاجتماعية للموظفين، بإجراء فحوص أمنية أدت إلى تحسين خطط الأمن والتدريب على السلامة الأمنية المستهدفة. ولضمان وجود إدارة أفضل لسلامة وأمن الموظفين، بما في ذلك الإنذار المبكر، وتقييمات المخاطر، طُلب إلى جميع المكاتب القطرية المشاركة في الفريق المحلي لإدارة أمن الأمم المتحدة.

## جيم - تقديم المساعدة إلى اللاجئين من الأطفال والنساء وتوفير الحماية لهم

### اللاجئات

٤٣ - واصلت المفوضية، تمشيا مع توافق الآراء العالمي بأن حقوق اللاجئات والمساواة بين الجنسين تعتبر شروطا أساسية لتحقيق السلام والتنمية، إيلاء أولوية عليا لاحتياجات اللاجئات. وشملت جهود تسليط الضوء على احتياجاتهن إدماج قدرات اللاجئات في التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم كجزء من البرمجة الشاملة. واستكمل في عام ٢٠٠٢ الاستعراض الذي يجري كل عشر سنوات لتنفيذ سياسة المفوضية بشأن اللاجئات والمبادئ التوجيهية بشأن حمايتهن، وكذلك تنقيح مبادئها التوجيهية المتعلقة بمنع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، والذي انتشر حاليا. وعلاوة على ذلك، يجري حاليا تطوير مؤشرات لرصد أثر الالتزامات الخمسة للمفوض السامي بإزاء اللاجئات، التي أعلنت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، كجزء من الجهود الجارية لتعميم هذه القضايا الهامة والعملية في برامج المفوضية.

٤٤ - وشمل التعاون مع المنظمات غير الحكومية جهودا مشتركة لتزويد اللاجئات بالتدريب على حقوقهن الأساسية ومهارات القيادة، وكذلك تدريب المدربين الذكور على تعميم تحليل المنظور الجنساني. وركز أيضا التعاون فيما بين الوكالات على الأخذ بنهج المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني والإنمائي، لا سيما مع منظمة العمل الدولية في

مجالات مثل التدريب، والتمويل الصغير، والتمكين الاقتصادي، الذي يوجه اللاجئات نحو الاكتفاء الذاتي.

٤٥ - ومثل أيضا منع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس والاستجابة له إحدى الأولويات، مع عقد مجموعة من حلقات العمل الإقليمية للمفوضية والشركاء المنفذين. وأنشئت أيضا في مختلف المخيمات لجان وأفرقة عمل العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس بمشاركة موظفي المفوضية والعناصر الفاعلة ذات الصلة. وأدت مشاركة رجال ملتزمين في معركة مكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس وتعزيز المساواة بين الجنسين إلى إيجاد أصوات جديدة بصورة تدريجية وتشجيع الرجال والنساء الآخرين على إعادة النظر في مفاهيمهم وسلوكهم فيما يتعلق بالرجولة ومسؤولية الذكور والإناث. وفي غينيا، على سبيل المثال، تعمل رابطة الرجال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين على النهوض بالنساء بوصفهن زعيمات عن طريق حملات التوعية المجتمعية. وواصلت المراكز المجتمعية للنساء أيضا وضع أطر المشاركة والأطر القانونية، مما يتيح للنساء فرصة لمناقشة قضايا التمكين، لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وأن تتلقى التدريب لاكتساب المهارات، وأن تشارك في الأنشطة المدرة للدخل.

### الأطفال اللاجئون

٤٦ - واصلت المفوضية، في شراكة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية وشركاء العمليات الآخرين، عملها للوفاء بحقوق واحتياجات الأطفال اللاجئين<sup>(٣)</sup>. وجرى حوار استراتيجي بين المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن التعاون المحتمل في مختلف مراحل عمليات اللاجئين والعائدين، بما في ذلك حالات الطوارئ والحالات المطولة. وفي بلدان غرب أفريقيا، لا سيما كوت ديفوار، تعززت الشراكة مع اليونيسيف عن طريق توقيع مذكرة تفاهم في آذار/مارس ٢٠٠٣. وفي كوت ديفوار أيضا، جرى وضع خطط لإجراء دراسة مشتركة بشأن الاستغلال الاقتصادي والجنسي للأطفال، بما في ذلك اللاجئين الأطفال، بالتعاون مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣. وفي شرق أفريقيا، والقرن الأفريقي، ومنطقة البحيرات الكبرى، جمعت الاجتماعات المشتركة بين الوكالات المعنية بحماية الأطفال مشاركين من المنظمات غير الحكومية والدوائر الحكومية وكذلك الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الهجرة الدولية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، واليونيسيف، والمفوضية.

٤٧ - وجرى تعزيز برنامج التدريب على العمل المتعلق بحقوق الطفل وبناء القدرات في مناطق عديدة في أفريقيا. وفي منطقة الجنوب الأفريقي، أنشئت لجنة توجيهية للعمل المتعلق بحقوق الطفل تضم المفوضية، واليونسيف، وتحالف إنقاذ الطفولة. وجرى التدريب عبر الحدود في سياق العملية الأنغولية للإعادة إلى الوطن، وتناول قضايا هامة مثل العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والأطفال الآخرين المعرضين للخطر، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومخاطر الألغام الأرضية والتوعية بها.

٤٨ - واستمر الأطفال اللاجئون في التعرض للتجنيد العسكري في صراعات جارية عديدة في أفريقيا. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٣، أبلغت اليونسيف عن أن ما يقدر بـ ٣ ٠٠٠ طفل يشاركون في الصراع في كوت ديفوار وحدها. واتخذت مجموعة من الإجراءات في ذلك البلد لمنع التجنيد العسكري للأطفال والرد عليه، مثل وضع وصف تفصيلي للملامح الشخصية، وإصدار بطاقات هوية للاجئين، وتحديد حالات الضعف، وإنعاش أنشطة التعليم غير الرسمي. وفي غينيا وسيراليون، قدمت خدمات الدعم والاستشارة النفسية - الاجتماعية إلى الأطفال من المقاتلين السابقين.

٤٩ - وواصلت المفوضية مشاركتها في فرقة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في الأزمات الإنسانية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وشاركت في بعثتها الميدانية إلى سيراليون وليبيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ويحتوي الآن المنشور المنقح عن العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس الموجه ضد اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا: مبادئ توجيهية لمنع والاستجابة، الذي أصدرته المفوضية في أيار/مايو ٢٠٠٣، على فصل عن الأطفال اللاجئين والذي يلقي الضوء على فئات الأطفال المعرضين لخطر الاستغلال والاعتداء والعنف الجنسي، ويقدم استراتيجيات محددة لمنع والاستجابة. وعقدت حلقات عمل بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في مختلف البلدان، والتي نتج عنها عددا من أنشطته التابعة على الصعيد الوطني. وعلى سبيل المثال، في جنوب أفريقيا، قدمت المفوضية ومنظمة غير حكومية محلية الدعم إلى برنامج للتدريب على المهارات لمساعدة الأمهات المراهقات اللاجئات على وضع وتنفيذ خططهم التجارية الخاصة عن طريق برنامج للإشراف ومؤسسة محلية للتمويل الصغير. وفي كينيا، تستهدف أفرقة دعم الفتيات المراهقات والشابات دون سن ٢٥ سنة؛ وتعتبر عضواتها أيضا معلمات أُنِداد ويشكلن جزءا من شبكة دعم الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في مجتمعاتهن المحلية ومدارسهن.

## دال - التعليم

٥٠ - تروج المفوضية للتعليم باعتباره حقا أساسيا وأداة مستدامة لحماية اللاجئين. وفي أفريقيا، ساعدت هذه الأنشطة على كفالة الحصول على التعليم الابتدائي ودعمت الحصول

على المزيد من التعليم، عند الاقتضاء، بينما كانت تعزز المهارات الأساسية للبقاء. وتم وضع مجموعة من السياسات الجديدة للتعليم والمبادئ التوجيهية الميدانية وعُقدت حلقات دراسية استشارية في غرب وشرق أفريقيا، بمشاركة المسؤولين الحكوميين وموظفي المنظمات غير الحكومية. وفي غرب أفريقيا، أدى هذا إلى وضع خطط لبرامج متناسقة ومتوائمة في سيراليون وليبيريا وغينيا وكوت ديفوار.

٥١ - وكان التعاون فيما بين الوكالات أساسيا أيضا للنهوض بالتعليم في صفوف المشردين. وبدأ الفريق التوجيهي للشبكة المشتركة بين الوكالات للتثقيف في مجال الطوارئ والفريق العامل المعني بالمعايير الدنيا التابع له عملية ستؤدي إلى وضع المعايير الدنيا لتحسين نوعية ومساءلة برامج تعليم اللاجئين، والتي يوجد عدد كبير منها في أفريقيا. وعملت المفوضية أيضا بصورة وثيقة مع اليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والشبكة المشتركة بين الوكالات للتثقيف في مجال الطوارئ بشأن النهوض بتعليم الفتيات. ويعمل حاليا البرنامج التثقيفي لإحلال السلام، المدعوم من الشبكة المشتركة بين الوكالات للتثقيف في مجال الطوارئ، في تسعة بلدان في أفريقيا: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وغينيا، وكوت ديفوار، وكينيا، وليبيريا. وشمّل التعليم النظامي وغير النظامي على السواء وبلغ أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل و ٥ ٠٠٠ من أفراد المجتمعات المحلية في عام ٢٠٠٢. وستنفذ برامج مماثلة في رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا، فور توافر التمويل. وجرى أيضا إدخال التثقيف بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتوعية بمخاطر الألغام، والتوعية البيئية في مختلف البرامج التثقيفية للاجئين. وتم بصفة عامة تقديم الدعم إلى التعليم في المرحلة التالية للمرحلة الابتدائية والتعليم العالي عن طريق برامج للمنح الدراسية المخصصة والممولة تمويلًا خاصًا. ولتعزيز برامج تعليم اللاجئين في المرحلة التالية للمرحلة الابتدائية في جميع أنحاء العالم، جرى الاتفاق على مذكرة تفاهم بين المفوضية والصندوق الاستئماني لتعليم اللاجئين (وهو صندوق مستقل). وقدم برنامج هوفويه - بوانيي للمنح الدراسية لجائزة السلام ٩٧ منحة دراسية للاجئين للتعليم الثانوي في غانا وأوغندا. وقدم برنامج ألبرت أينشتاين الأكاديمي للمنح الدراسية للطلبة اللاجئين (الممول من الحكومة الألمانية) أكثر من ٥٠٠ منحة دراسية لاستكمال الدراسة في ٢٣ بلدا في أفريقيا.

## هاء - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٢ - يتعين النظر إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتخفيف من حدته باعتباره عنصرا أساسيا للحماية الشاملة للاجئين. وتكافح المفوضية، بالاشتراك مع وكالات

الأمم المتحدة الشقيقة، المفهوم النمطي القائل بأن "اللاجئين يجلبون الإيدز معهم"، إذ أنه قد يؤدي إلى ممارسات تمييزية. وكانت المفوضية عضوا نشيطا في فريق الإحالة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالات الطوارئ التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وكذلك في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالإيدز. وعملت المفوضية بصورة وثيقة، في إطار خطة استراتيجية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واللاجئين للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبرامج الوطنية لمكافحة الإيدز في البلدان المضيفة للاجئين والعائدين. وعلاوة على ذلك، تتولى المفوضية تنسيق البحوث البرنامجية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأغذية والتغذية في مخيمات اللاجئين بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف. وأدت أيضا الصلات المتزايدة بالعديد من المؤسسات الأكاديمية إلى التعاون في الجنوب الأفريقي مع جامعتي كولومبيا وهارفارد بشأن قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واللاجئين. وعملت المفوضية أيضا بصورة وثيقة مع اتحاد الصحة الإنجابية للاجئين وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم. وختاما، تجري المفوضية مشاورات عن كثب مع البنك الدولي، ومؤسسة غيتس والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

٥٣ - وكشفت بعثات التقييم والتخطيط الموفدة إلى أنغولا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وكينيا وناميبيا عن مجموعة عريضة متنوعة من المعايير والنوعية والشمول فيما بين برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المنفذة في حالات اللاجئين، ويرجع هذا أساسا إلى نقص التمويل والخبرة التقنية. وهناك نقص أيضا في المواد التعليمية الأساسية والمناسبة ثقافيا باللغات المحلية. ونظرا لأن حالة كل لاجئ فريدة في نوعها، فإن هذه البرامج في حاجة إلى أن تكيف وفقا لذلك. وحصلت الآن جميع البلدان التي جرى تقييمها في إطار هذه البعثات على أموال لتوحيد وتحسين وتوسيع نطاق برامجها لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقُدمت خطة شاملة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على سبيل المثال تتعلق باللاجئين والعائدين الأنغوليين، استجابة للقلق المثار بأن اللاجئين الأنغوليين العائدين من بلدان مضيفة ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية بمعدلات مرتفعة يمكن أن يحملوا هذا الفيروس معهم، مما يؤدي إلى تفاقم معدل انتشار الفيروس المنخفض نسبيا في أنغولا.

## واو - الإدارة البيئية

٥٤ - يعتبر تعزيز الإدارة البيئية السليمة في المناطق المتأثرة باللاجئين إحدى الأولويات بالنسبة للمفوضية، وذلك تمشيا مع الجهود الأوسع نطاقا لسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. واحتفالا بالسنة الدولية للمياه العذبة وموضوع يوم البيئة العالمي للسنة الحالية، وهو "المياه - بليوننا نسمة يموتون من أجلها"، بدأت المفوضية أنشطة مختلفة لنشر الوعي بقيمة المياه، مثل غرس الأشجار، وتطهير المخيمات، وزيادة الوعي فيما بين اللاجئين بشأن الحاجة إلى حماية وتحسين البيئة المادية.

٥٥ - وهناك مثال على الجهود التي بُذلت لتشجيع السلوك الحساس بيئيا وهو برنامج التثقيف البيئي للاجئين والعائدين، وهو عبارة عن مبادرة مشتركة بين المفوضية واليونسكو، والتي بدأت في عام ١٩٩٥ ببرنامج رائد في مخيمات اللاجئين في شمال كينيا. وجرى توسيع نطاق البرنامج ليشمل إثيوبيا وجيبوتي والسودان وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، ويهدف إلى استحداث مجموعة من مواد ونهج التثقيف البيئي من أجل اللاجئين والمدارس المحلية على السواء. وجرى الاضطلاع بدراسات لبلدان معينة لتقييم الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للاجئين في المجتمعات المضيفة بالاشتراك مع جهات فاعلة أخرى. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، على سبيل المثال، تم في أواخر عام ٢٠٠٢ إيفاد بعثة اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية برئاسة المفوضية واليونسيف. ولوحظ الأثر السلبي على الأمن والبيئة وزيادة التنافس على الفوائد الاجتماعية - الاقتصادية علاوة على الأثر الإيجابي، مثل زيادة معدلات الدعم الحكومي والثنائي من أجل تطوير البنية الأساسية المحلية، والطلب على مختلف السلع والخدمات، والمعدلات الأكبر لإنتاجية اللاجئين ذوي المهارات. وفي كوت ديفوار، جرى تقييم مماثل للأثر في عام ٢٠٠٢. وقامت أيضا بعثة مشتركة بين الوكالات بزيارة السودان للتحقيق في إنعاش المناطق المتأثرة باللاجئين في الجزء الشرقي من البلد.

## زاي - أطر الحلول الدائمة للاجئين والأشخاص موضع الاهتمام: ربط الإغاثة بالسلام والتنمية

٥٦ - واصلت المفوضية، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص للأمم العام لأفريقيا، ومختلف الوكالات الإنمائية، تقديم الدعم للأهداف ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإيلاء اهتمام شديد بالتوصيات الواردة في إطار موضوع السلام والأمن في خطة عمل مجموعة البلدان الثامنة المتعلقة بأفريقيا. ودعت هذه التوصيات إلى تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين والبلدان الخارجة من الصراعات، عن طريق إعادة البناء بعد انتهاء حالات الصراع. وعلاوة على ذلك، وبوصفها أحد الداعين إلى انعقاد فريق الأمم المتحدة المعني بالسلام والأمن

والحكم، ومقره أديس أبابا، تقدمت المفوضية باقتراح في أوائل العام الحالي لوضع إطار موحد للإنعاش الإنساني. واتخذت في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، خطوة هامة أخرى ترمي إلى تيسير الربط بين القضايا الإنسانية والإنمائية، عندما انضمت المفوضية إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيتيح هذا التوفيق الأوثق للأهداف مع أعمال المجموعة الإنمائية فيما يتعلق بقضايا المرحلة الانتقالية، وحالات اللاجئين المطولة، والأهداف الإنمائية للألفية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أثرت قضايا إنمائية مماثلة في الندوة الدولية بشأن اللاجئين في أفريقيا المعقودة في طوكيو، لزيادة الوعي وتعبئة دعم أكبر من أجل قضايا اللاجئين.

٥٧ - وبموازاة هذه التطورات، وضعت المفوضية نهجاً للبرمجة عرفا باسم تقديم المساعدة الإنمائية للاجئين، و "الإعادات الأربع"، وهي تستخدم بالتعاون الوثيق مع الوكالات الإنمائية للوفاء باحتياجات اللاجئين في مختلف الحالات المطولة وحالات ما بعد انتهاء الصراع. ويهدف نهج تقديم المساعدة الإنمائية للاجئين إلى تحسين تقاسم الأعباء بالنسبة للبلدان المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين عن طريق تقديم مساعدة إنمائية إضافية، في حين يجري تعزيز الاعتماد على الذات وتوعية أفضل لحياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين. ويمكن لسياسة النهوض باللاجئين كعوامل للتنمية أن تتيح فرصاً إنمائية للمجتمعات المحلية والحكومات المضيفة المعنية، كما هو الحال في زامبيا وأوغندا، حيث استمرت الجهود لبناء المهارات وتمكين اللاجئين، بالاشتراك مع المجتمع المحلي. واستعرضت أيضاً المفوضية، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية سياستها بشأن التمويل الصغير للاجئين، واستكملت دليلاً مشتركاً للتدريب بعنوان مقدمة في التمويل الصغير في المجتمعات المتأثرة باللاجئين.

٥٨ - ومن بين الأمثلة على اعتماد نهج "الإعادات الأربع" في حالات ما بعد انتهاء النزاع مثالي سيراليون وإريتريا، حيث وضعت استراتيجيات مشتركة مع الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. ففي سيراليون، استخدم هذا النهج المتكامل لإعادة إدماج السكان المشردين، بمن فيهم اللاجئون الذين بدأت إعادتهم إلى وطنهم من غينيا. أما في إريتريا، فقد وضع برنامج متكامل للانعاش، يشكل فيه نهج "الإعادات الأربع" عنصراً رئيسياً، وذلك من خلال الفريق المواضيعي المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة المعني بالانعاش، الذي يعمل داخل هيكل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما شارك في تنظيم حلقة عمل بشأن هذا النهج كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بمشاركة اليونسيف ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي والجهات المانحة.

## حاء - المشردون داخليا في أفريقيا

٥٩ - بلغ عدد الأشخاص المشردين داخل الحدود في نهاية عام ٢٠٠٢، ٤,٦ مليون نسمة يهتم المفوضية أمرهم في العالم، وكان من بينهم ٧٠٢ ٠٠٠ في أفريقيا، خاصة في ليبيا وكوت ديفوار. وبينما بدأ تدهور الأوضاع الإنسانية في ليبيا، وجد العديد من المشردين داخليا والذين قدر عددهم بـ ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة أنفسهم محاصرين في مناطق يتعذر الوصول إليها. وبما أن حالتهم مماثلة لحالة اللاجئين والعائدين، فإن المفوضية تعترف وتوفير الحماية والمساعدة لهم عن طريق هيئة مشتركة بين الوكالات. ففي كوت ديفوار، وضع فريق مخصص عينته لجنة تنسيق الشؤون الإنسانية المشتركة بين الوكالات استراتيجية للمشردين داخليا في البلاد. وفي إطار اتفاق مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، أشرفت المفوضية على تنسيق أعمال لإغاثة حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ داخلي نيابة عن الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية في غيغلو وتابو، وذلك استنادا إلى بعثات التقييم المشتركة بين الوكالات وخطط العمل. وقدم لحوالي ٨ ٥٠٠ لاجئ داخلي في غيغلو المأوى والغذاء والرعاية الطبية والمواد غير الغذائية، بينما يوجد قيد الإنشاء مركز لعبور هؤلاء اللاجئين يتسع لإيواء ٣ ١٥٠ شخصا. وسيوفر برنامج الأغذية العالمي الغذاء للمشردين داخليا الذين يُنقلون إلى مركز العبور هذا.

٦٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قامت بعثة مشتركة بين الوكالات بزيارة السودان نظمتها ١١ وكالة وأربع منظمات غير حكومية. وشكلت هذه البعثة وفقا للمبادئ التي نصت عليها السياسات المتعلقة بالمشردين داخليا والتي وضعتها مؤخرا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي استمدت إلى حد بعيد من المبادئ التوجيهية. كما ساعدت هذه البعثة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة على إعداد استراتيجية لفائدة السكان المشردين. وفي الصومال، بذل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة جهودا من أجل ترويج المبادئ التوجيهية لدى الشركاء المعنيين بمفاوضات السلام.

## رابعا - التعاون مع الهيئات والمبادرات الإقليمية

### ألف - الاتحاد الأفريقي

٦١ - استمر التعاون الوثيق بين المفوضية والاتحاد الأفريقي في عدد من المجالات ذات الصلة باللاجئين. وشهدت التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المنظمة للجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩ خطوة هامة أتت في شكل استعراض للقوانين الوطنية المتعلقة باللاجئين في دول أعضاء مختارة من الاتحاد الأفريقي، الغاية منها



أيضا أن تفضي إلى إصدار توصيات محددة. كما بدأ الاتحاد الأفريقي في استعراض هذه الاتفاقية إلى جانب سائر المعاهدات التي تُلزمه. ومن بين التطورات الهامة الأخرى التوقيع على مذكرة تفاهم في أيار/مايو ٢٠٠٣ بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الغاية منها توطيد أواصر التعاون وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يهملهم أمرهم بموجب ولاية كل منهما. ويزيد هذا الأمر من دعم إعلان كيغالي، الذي اعتمده يوم ٨ أيار/مايو ٢٠٠٣ المؤتمر الوزاري الأول للاتحاد الأفريقي المعني بحقوق الإنسان في أفريقيا. فقد طلب هذا الإعلان إلى الأجهزة المعنية التابعة للاتحاد العمل على إدراج حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية وغيرها من تدابير الحماية القانونية في اتفاقات السلام بغرض تيسير العودة الطوعية للاجئين وغيرهم من المشردين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم طوعية.

٦٢ - كما تتعزز أواصر التعاون في مجال إعادة الإدماج والانتعاش بعد انتهاء النزاع عن طريق العمل مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لوضع إطار للتعاون المؤسسي مع المفوضية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تنكب لجنة التنسيق المعنية بتقديم المساعدة إلى اللاجئين التابعة للاتحاد الأفريقي، والتي تضم جهات مانحة وفاعلين أساسيين آخرين في مجال الإغاثة الإنسانية في أفريقيا، على بذل الجهود من أجل تحفيز برامج اللاجئين التي وضعها الاتحاد، وتروج في الوقت ذاته للأهداف الأوسع نطاقا التي نص عليها إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

## باء - مصرف التنمية الأفريقي

٦٣ - تضمنت أنشطة التعاون بين مصرف التنمية الأفريقي والمفوضية بعثات لوضع البرامج في عدد من البلدان التي انتهت الصراعات فيها مثل إريتريا وسيراليون. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، اقترح المصرف إنشاء مصرف إقليمي للسلام والتنمية، معتبرا المفوضية إحدى شركاء هذا الصندوق. ويهدف إلى وضع آليات لصرف الأموال بسرعة وللأهداف المناسبة من أجل إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي والتنمية على الصعيد الإقليمي في البلدان بعد انتهاء النزاعات، وهكذا سيكون بإمكانه المساعدة على ضمان إدماج احتياجات اللاجئين والعائدين في المبادرات الإنمائية الأطول أجلا.

## جيم - الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

٦٤ - ظلت المفوضية والبرنامج الإنمائي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تضاعف من جهودها لفترة من الزمن من أجل إصلاح البنى التحتية وتشجيع أنشطة إعادة الإدماج،

وذلك كجزء من حلول طويلة الأجل لفائدة اللاجئين في هذه المنطقة دون الإقليمية، وتعزيز القدرات المحلية من أجل الحيلولة دون حدوث أزمات إنسانية وإدارتها. وفي هذا السياق، ساهمت المفوضية في إنشاء مكتب إعلامي لشؤون الصحة في مقر الهيئة، في إطار مبادرة من منظمة الصحة العالمية، الغرض منه توفير الدعم التقني لوزارات الصحة في الدول الأعضاء السبعة في الهيئة من أجل التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من المشاكل الصحية التي تساهم في تفاقم الأزمات الإنسانية في هذه المنطقة.

#### دال - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٦٥ - أفضى توقيع المفوضية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مذكرة التفاهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى إقامة تعاون نشط في مختلف أوجه حماية اللاجئين ومساعدتهم في هذه المنطقة، والسعي في الوقت ذاته إلى إيجاد حلول سياسية لأسباب تشردهم، بما في ذلك مباحثات السلام بشأن أوضاع محددة مثل أوضاع ليبيريا.

#### هاء - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

٦٦ - جرى تبادل منتظم للمعلومات بين المفوضية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن قضايا اللجوء. وقد حددت الجماعة مؤخرًا عددًا من المجالات الأساسية التي تستلزم اتخاذ إجراءات بشأنها، مثل الأمن وحرية الحركة، والتخفيف من حدة الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكلها مجالات تهم اللاجئين. وكان هؤلاء اللاجئون موضع مناقشات على الصعيدين الوزاري والبرلماني، تمكنت خلالها المفوضية من إثارة القضايا المرتبطة بأمور من بينها عمليات التشريد القسري والمساعدة الإنسانية.

#### خامسا - الاستنتاج

٦٧ - بعثت سلسلة من مبادرات السلام في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الآمال في إيجاد حلول لأوضاع اللاجئين في مختلف البلدان الأفريقية. ومن جانب آخر، تددت هذه الآمال بسبب تجدد القتال وانتهاكات حقوق الإنسان، وأدى إلى تقويض جميع الجهود المبذولة من أجل إيجاد حلول دائمة. غير أن تعزيز الشراكة داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الدول والشركاء التنفيذيين الآخرين كان الغرض منه السعي نحو فتح آفاق جديدة لإيجاد حلول لأولئك الذين هم بأمرس الحاجة إليها. غير أنه يتعين عمل المزيد. ولا بد من حشد مزيد من الموارد من أجل تنفيذ أنشطة إعادة التأهيل والإعمار وذلك لإصلاح البنى التحتية المهشة للبلدان التي تجتاز فترة انتقالية أو تلك التي تشهد حالات

مطلوبة لاستضافة اللاجئين. كما أن ثمة حاجة ملحة إلى إدماج المجتمعات المحلية المتأثرة بالتراعات في البرامج الخاصة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتوليد الدخل وبناء القدرات. ويتعين على العناصر الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية والتنمية إظهار انسجام في تنسيق عملياتهم الاستراتيجية للتشبيث بالمعايير وضمان تكامل مبادراتهم، تماشياً مع روح الإصلاحات الجارية داخل الأمم المتحدة. ويجب على الحكومات وهيئات المجتمع المدني من جهتها والمجتمع الدولي بصفة عامة إظهار المزيد من الوعي بالتعقيدات الكثيرة التي تعرفها مشاكل اللاجئين في أفريقيا. وعندئذ فقط سيتسنى إيجاد حلول دائمة.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٢ ألف (A/57/12/Add.1)، الفقرة ٢١ (أ).

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٢٣.

(٣) انظر أيضاً تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة للاجئين القصر غير المصحوبين (A/58/299).